J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol. 9(9):675 - 680 , 2018

The Impact of Regional and International Changes on Libyan Foreign Trade

Shata, M. A. M. ; W. O. Nassar and E. O. Elfakeh
Dept. of Agricultural Economic, Fac. of Agric., Mansoura University

This article was CHECKED against plagiarism using TurnitIn software

أثر التغيرات الإقليمية والدولية على التجارة الخارجية الليبية

محمد علي محمد شطا ، وليد عمر نصار و إلهام عمر الفقيه
قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة المنصورة

الملخص

يعد قطاع التجارة الخارجية بمثابة المرآة التي تعكس خصائص وهيكل الاقتصاد ودرجة نموه وتطوره لأي دولة ولذ يحظى قطاع التجارة الخارجية بأهمية بالغة في الدراسات الاقتصادية ، إضافة إلى أنه القطاع المنوط بع التعامل مع الخارج تصديراً لفائض الإنتاج المحلى واستيرادا لتوفير الاحتياجات المختلفة من المواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة للعمليات الإنتاجية وكذلك احتياجات المجتمع الليبي الغذائية والتى تصل إلى نحو 75% من الغذاء . وتتمثل مشكلة البحث في الاختلال الذي يعاني منه الاقتصاد الليبي نتيجة اعتماد بنيانه الهيكلي علي صادرات سلعة رئيسية واحدة وهى النفط والتى تصل نسبتها إلى حوالي 95% من حصيلة الصادرات الليبية والتى أدت إلي وجود خلل في الأنشطة المكونة للناتج المحلي وتنوع هيكل الواردات الليبية مما يزيد من درجة الخطورة مع إرتفاع نسبة الواردات الغذائية حيث تستورد ليبيا نحو 75% من إحتياجاتها الغذائية ، وقد إستهدف البحث دراسة أثر التغيرات الإقليمية والدولية على التجارة الخارجية الليبية متمثلة في الأزمة المالية العالمية والتى حدثت عام 2007 ، وثورة فبراير عام 2011 .وقد توصل البحث إلى العديد من النتائج الهامة في مجال التجارة الخارجية ومنها ارتفاع قيمة المتوسط السنوي لقيمة الواردات من نحو 6049.99 مليون دينار في فترة ما قبل الأزمة المالية الى حوالي 20185.8 مليون دينار بعد الأزمة المالية . وجود أثر سلبي للأزمة المالية العالمية على التوزيع الجغرافي للواردات الليبية من الأسواق العالمية حيث انخفضت الأهمية النسبية لبعض الأسواق مقابل زيادتها للبعض الأخر حيث انخفضت الأهمية النسبية لأسواق دول الاتحاد الأوروبي من حوالي 53.55% إلي حوالي 36.5% ، وبدراسة اثر ثورة فبراير على قيمة الواردات الليبية تبين ارتفاع قيمة متوسطها السنوي من نحو 8912.04 مليون دينار إلي حوالي 22370.78 مليون دينار أي تضاعفت قيمة الواردات لقرابة ثلاثة أضعافها بمقارنة بفترة ما قبل الثورة .

المقدمة

يعد قطاع التجارة الخارجية بمثابة المرآة التي تعكس خصائص وهيكل البنيان الاقتصادي ودرجة نموه وتطوره في دولة متقدمة كانت أم نامية ولذ يحظى هذا القطاع بأهمية بالغة في الدراسات الاقتصادية .

وتتميز اقتصاديات الدول المتقدمة بوجود هيكل متوازن في قطاعها الخارجي يعكس تنوع اقتصادها وتوازن هيكلها الانتاجى عكس الدول النامية ومنها ليبيا والتي يتسم اقتصادها بهياكل إنتاجيه غير متوازنة تنعكس في الاعتماد الشديد للإقتصاد الليبي على صادرات النفط كمصدر رئيسي للناتج المحلي وهو ما يطلق عليه اقتصاد وحيد الجانب والذي يواجه باستمرار تقلبات حادة وخطيرة في أسعاره حيث تشير الإحصاءات إلى أن صادرات النفط تصل نسبتها إلى قرابة 95% من حصيلة الصادرات الليبية وهي حصيلة رهينة التقلبات التي قد يشهدها الاقتصاد الليبي نتيجة تأثرها بالأسعار العالمية للنفط وكذلك بالأزمات التى يمكن أن يتعرض لها الإقتصاد العالمي كما حدث عام 2007 فيما يعرف بالأزمة المالية العالمية .

إضافة إلى ذلك فإن قطاع التجارة الخارجية هو القطاع المنوط به توفير الاحتياجات المختلفة من المواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة للعمليات الإنتاجية وكذلك الاحتياجات الغذائية للمجتمع الليبي والتى تصل إلى نحو 75% من الغذاء .

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في الاختلال الذي يعاني منه الاقتصاد الليبي والناتج عن الطبيعة الخاصة التي يتصف بها والمتمثلة في اعتماد بنيانه الهيكلي علي صادرات سلعة رئيسية واحدة وهى النفط والتى تصل نسبتها إلى حوالي 95% من حصيلة الصادرات الليبية والتى أدت إلي وجود خلل في الأنشطة المكونة للناتج المحلي إضافة إلي ذلك فإن هيكل الواردات الليبية يتسم بالتنوع السلعي مما يزيد من درجة الخطورة مع إرتفاع نسبة الوادات الغذائية حيث تستورد ليبيا نحو 75% من إحتياجاتها الغذائية ، الأمر الذي يجعل الإقتصاد الليبي عرضة للتقلبات والأزمات التى يمكن أن يتعرض لها سواء نتيجة ارتباطه باقتصاديات الدول المستوردة للنفط الليبي كما حدث في الأزمة المالية العالمية عام 2007 ، أو نتيجة التعرض لأحداث إقتصادية من شأنها أن تؤثر على قطاع التجارة الخارجية ومنها ثورة فبراير عام 2011 الأمر الذي إستدعي دراسة مثل هذه التغيرات على التجارة الخارجية إستيراداً وتصديراً .

هدف البحث

يتسهدف البحث دراسة أثر التغيرات المحلية والدولية على التجارة الخارجية الليبية متمثلة في الأزمة المالية العالمية والتى حدثت عام 2007 وتأثر بها إقتصاد العديد من الدول ومنها ليبيا ، وثورة فبراير عام 2011 والتي تزامنت مع ما أطلق عليه ثورات الربيع العربي والتي أثرت بشكل مباشر على الإقتصاد الليبي وخاصة وأن الإقتصاد الليبي يتصف بأنه إقتصاد أحادي الجانب .

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

إعتمد البحث فى تحقيق أهدافه على إستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية والإقتصاد القياسي وذلك من خلال مجموعة من النماذج منها:-

1- نموذج المتغيرات الصورية (dummy variables) [1] والتى تستخدم عادة كممثل لبعض المتغيرات النوعية أو الوصفية التى تؤثر فى الظواهر الإقتصادية ، وتأخذ قيمتين تحكميتين فقط هما الصفر والواحد فهى تأخذ القيمة واحد عند وجود خاصية معينة ، والقيمة صفر عند غياب هذه الخاصية ، كما أنها تستخدم فى نماذج الانحدار إما كمتغيرات تفسيرية أو كمتغيرات تابعة إلا أن التركيز الأكبر عليها كمتغيرات تفسيرية للعديد من الإستخدمات منها تعيين التغيرات الهيكلية حيث تقتضي تقسيم الفترة الزمنية إلى فترتين وفقاً لعدة أسس وإعتبارات يتوقع أن تكون أدت إلى عدم الإستقرار متمثلة في الأزمة المالية العالمية ، وثورة 17 فبراير، وقد تم تقدير معادلة إنحدار واحدة تمثل فترة الدراسة كلها مع تحديد وجه الإختلاف فى سلوك الظاهرة عبر فترات الدراسة وفى ضوء ذلك فإن النموذج العام يمكن صياغته على النحو التالي :-

$$Y_i = a_1 + a_2 D + b_1 x_i + b_2 D x_i + u_i$$

حيث أن (Y_i) المتغير التابع فى النموذج وهو قيمة الصادرات أو الواردات
(x) متغير الزمن
(D) متغير صورى يأخذ القيم صفر فى الفترة الأولي ، 1 فى الفترة الثانية .

وفى حالة تحقق معنوية النموذج المقدر يتم إشتقاق معادلة لكل فترة لتحديد إتجاه ومقدار التغير

1- معادلة الفترة الأولي عندما تكون ($D = 0$) تمثلها المعادلة التالية

$$p_{i1} = a_1 + b_1 x_i$$

2- معادلة الفترة الثانية عندما ($D = 1$) تمثلها المعادلة التالية

$$p_{i2} = (a_1 + a_2) + (b_1 + b_2) x_i$$

2- نموذج الأرقام القياسية :- والذي يستخدم كمؤشرات إحصائية لقياس التغيرات التى تطرأ على ظاهرة ما أو مجموعة من الظواهر بالنسبة لأساس معين . وقد تم إستخدام نموذج الرقم القياسي البسيط لقيمة الصادرات والواردات سواء الكلية أو الزراعية على النحو التالي:-

$$I_v = \frac{v_t}{v_0} \times 100$$

(1) عبد القادر محمد عبد القادر (دكتور) : الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية (طبع – نشر – توزيع) الأسكندرية ، 1998 ، صـ 273

حيث v_t المتوسط السنوي لقيمة الصادرات أو الواردات في فترة المقارنة

v_0 المتوسط السنوي لقيمة الصادرات أو الواردات في فترة الأساس

بالإضافة إلى بعض المقاييس الإحصائية الوصفية مثل الوسط الحسابي، معامل الإختلاف، معدل التغير .

وقد إعتمد البحث في الحصول على البيانات اللازمة لتحقيق هدف الدراسة على عدة مصادر متعددة منها الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق ، مصلحة الإحصاء والتعداد بوزارة التخطيط ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، إضافة إلى العديد من المراجع العلمية والأبحاث ذات الصلة بموضوع البحث

وقد تم تقسيم فترة الدراسة (2000 – 2015) إلي فترتين حسب متغير الدراسة ففي حالة دراسة أثر الأزمة المالية العالمية على التجارة الخارجية الليبية فقد تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين الأولي (2000 – 2007) وتمثل فترة الأساس أي فترة ما قبل الأزمة ، والفترة (2008 – 2015) وتمثل فترة المقارنة أي فترة ما بعد الأزمة ، بينما تم تقسيم فترة الدراسة عند دراسة أثر ثورة فبراير إلى فترتين الأولي (2000 – 2010) وتمثل فترة الأساس أي فترة ما قبل الثورة ، والفترة الثانية (2001 – 2015) وتمثل فترة ما بعد الثورة .

النتائج

أولاً : أثر الأزمة المالية العالمية على قطاع التجارة الخارجية الليبية

1- أثر الأزمة المالية العالمية على قيمة الواردات الكلية الليبية

يتضح من مؤشرات الجدول رقم (1) بالملحق والمتعلق بقياس أثر الأزمة المالية العالمية على الواردات الكلية الليبية معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية 1% حيث بلغت قيمة F حوالي 9.91 وبلغت قيمة معامل التحديد نحو 0.712 وهو ما يعني ان حوالي 71.2% من التغيرات في قيمة الواردات الكلية الليبية يرجع تأثيرها إلي متغيرات النموذج المقدر والتي منها المتغير الصوري (D) الذي يعكس وجود أثر للازمة المالية العالمية على قيمة الواردات الكلية الليبية ، ولدراسة اتجاه وقيمة هذا الأثر فقد تم تقدير معادلة لكل فترة زمنية ، حيث توضح مؤشرات معادلة الفترة الأولي إلى أن قيمة الواردات الليبية قد اخذت اتجاها عاما متزايدا في فترة ما قبل الأزمة بزيادة سنوية بلغت حوالي 979.32 مليون دينار بما يعادل نحو 16.19% من المتوسط السنوي لقيمة الواردات الليبية خلال تلك الفترة والبالغ حوالي 6049.99 مليون دينار ، في حين توضح مؤشرات معادلة الفترة الثانية أن قيمة الواردات الليبية خلال الفترة الثانية (فترة ما بعد الأزمة المالية) قد اخذت اتجاها عاما متزايدا بزيادة سنوية بلغت حوالي 1597.8 مليون دينار بما يعادل نحو 7.92% من المتوسط السنوي والبالغ نحو 20185.8 مليون دينار خلال تلك الفترة. هذا وبمقارنة معدلات الزيادة السنوية خلال فترتي الدراسة يتضح وجود أثر سلبي للازمة المالية العالمية على قيمة الواردات الليبية تمثل في ارتفاع الزيادة السنوية من حوالي 979.32 مليون دينار إلي حوالي 1597.8 مليون دينار في الفترة الثانية بما يعادل نحو 162.15% من نظيره قبل الأزمة ، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلي أن الأزمة المالية العالمية صاحبها ارتفاع في أسعار الواردات وخاصة أن الأزمة الغذائية متمثلة في الوقود الحيوي كانت جزء كبير من الأزمة المالية العالمية .

هذا وتوضح مؤشرات الجدول رقم (1) وجود اثر ملموس للازمة المالية العالمية على قيمة الواردات الكلية الليبية تمثلت في ارتفاع قيمة المتوسط السنوي لقيمة الواردات من نحو 6049.99 مليون دينار في فترة ما قبل الأزمة المالية الى حوالي 20185.8 مليون دينار بعد الأزمة المالية أي تضاعفت قيمة الواردات لقرابة ثلاثة أضعافها مقارنة بفترة ما قبل الأزمة ولذلك فقد قدر الأثر المطلق للازمة المالية بنحو 14125.81 مليون دينار ارتفاعا في قيمة الواردات قدر الأثر النسبي بحوالي 233.65% وقدر الرقم القياسي لقيمة الواردات الليبية الكلية بحوالي 333.65% وهو ما يؤكد ما سبق الإشارة إليه من تضاعف قيمة الواردات الليبية خلال فترة المقارنة (فترة ما بعد الأزمة) لأكثر من ثلاث أضعافها في فترة الأساس (فترة ما قبل الأزمة).

هذا وبمقارنة قيمة معامل الاختلاف بين فترتي الدراسة يتضح أنها قدرت بنحو 42.87% ، 41.13% على الترتيب وهو ما يعنى وجود استقرار نسبي في قيمة الواردات الليبية وإن كانت الفترة الثانية أكثر استقراراً من نظيرتها الأولي .

وهذا بدارسة أثر الأزمة المالية العالمية على التوزيع الجغرافي للواردات الليبية من الأسواق العالمية يتضح من دراسة الجدول رقم (2) وجود أثر للأزمة المالية حيث يتضح انخفاض الأهمية النسبية لبعض الأسواق مقابل زيادتها للبعض الأخر فمثلا انخفضت الأهمية النسبية لمساهمة أسواق دول الاتحاد الأوروبي من حوالي 53.55% في فترة الأساس (ما قبل الأزمة) إلي حوالي 36.5% في فترة ما بعد الأزمة ، وكذلك انخفضت الأهمية النسبية للدول الأوروبية الأخرى من حوالي 6.67% الي حوالي 2.44% مقابل ذلك ارتفعت الأهمية لأسواق الدول العربية من نحو 9.64% قبل الأزمة الي حوالي 14.78% بعد الأزمة، وأسواق الدول الآسيوية من حوالي21.87% قبل الأزمة الي حوالي 29.71% بعد الأزمة، والأسواق دول شمال وجبوب أمريكا من حوالي 7.54% قبل الأزمة الي حوالي 15.15% بعد الأزمة.

هذا وبدراسة الأثر النسبي والمطلق للازمة المالية على التوزيع الجغرافي للواردات الليبية يتضح زيادة قيمة الواردات من الأسواق في فترة ما بعد الأزمة مقارنة بنظيرتها قبل الأزمة حيث قدر الأثر المطلق بنحو 267.6 ، 9.76 ، 4878.26 ، 2905.45 ، 5272.9 مليون دينار لكل من الأسواق العربية، الدول الافريقية، دول الاتحاد الأوروبي، الدول الأوروبية الأخرى،دول شمال وجنوب أمريكا، الدول الآسيوية على الترتيب ومن ثم قدر الأثر النسبي بنحو466.55%، 52.66% 151.88، 90.72%، 642.4، 402.07% على التوالي وقدر الرقم القياسي لقيمة الواردات الليبية من هذه الأسواق على الترتيب بنحو 566.55% 152.66%، 251.88% 190.72% 742.4%، 504.7% وهو ما يؤكد ما سبق الإشارة اليه من ان رغم زيادة قيمة الواردات الليبية من حيث الأسواق الي ان الأهمية النسبية لأسواق قد اختلفت بعد الأزمة في حين اتجاه الواردات الليبية الي أسواق مع حساب أسواق أخرى.

2- أثر الأزمة المالية العالمية على قيمة الصادرات الكلية الليبية

يتبين من دراسة مؤشرات النموذج المقدر والمعادلات المشتقة بالجدول رقم (1) بالملحق وجود أثر واضح وملموس للازمة المالية العالمية على الصادرات الكلية الليبية حيث يتضح معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية 1% حيث بلغت قيمة F حوالي 5.01 وبلغت قيمة معامل التحديد نحو 0.556 وهو ما يعني ان حوالي 55.6% من التغيرات في قيمة الصادرات الكلية الليبية يرجع تأثيرها إلي متغيرات النموذج المقدر والتي منها المتغير الصوري (D) الذي يعكس وجود إثر للازمة المالية العالمية على قيمة الصادرات الكلية الليبية ، ولدراسة اتجاه وقيمة هذا الأثر فقد تم تقدير معادلة لكل فترة زمنية يتضح من مؤشرات معادلة الفترة الأولي أن الصادرات الكلية الليبية خلال فترة ما قبل الأزمة المالية قد تزايدت سنويا بنحو5641.91 مليون دينار في حين تحولت تلك الزيادة بعد الأزمة المالية العالمية الي انخفاض في قيمة الصادرات الليبية ، كما هو موضح في معادلة الفترة الثانية والتى تشير إلى أن الصادرات الليبية قد اخذت اتجاها عاما تناقصيا بعد الأزمة المالية بمقدار تناقص سنويا بلغ حوالي 3236.19مليون دينار وقد يعزى ذلك إلي ما شهدته فترة ما بعد الأزمة من انخفاض في الأسعار العالمية للنفط وتحكم منظمة الأوبك في الكميات الرسمية لتصديرها حفاظا على السوق العالمي والاتجاه نحو استخدام الوقود الحيوي كبديل للطاقة .

جدول 1. أثر الأزمة المالية العالمية على قطاع التجارة الخارجية الليبية

السنوات	الواردات الزراعية	الصادرات الزراعية	الواردات الكلية	الصادرات الكلية
2000	663.1	30.4	1911.4	5221.4
2001	1076.3	12.4	2660.4	5393.9
2002	1159.3	13.4	5585.6	10177
2003	1019	17.8	5597.8	14806.6
2004	1435.4	14.2	8255.1	20848.3
2005	1711.5	9.4	7953.5	31147.9
2006	1375.8	5.6	7934.7	36336.2
2007	2117.3	13.3	8501.4	40972
المتوسط	1319.17	14.56	6049.99	20612.91
c.v	34.04	50.33	42.87	68.21
2008	2905	7.7	11195.7	54732.3
2009	2455	9.4	16060.5	34070.8
2010	2765.9	8.8	22376.3	46196.3
2011	2630.2	9	9295.7	22527.4
2012	2623.5	8.9	27795.3	77805.4
2013	2617.2	8.9	33975.5	49310.7
2014	2786.6	9.5	22960.7	22554.8
2015	2908.4	9.9	17826.7	14892.1
المتوسط	2711.48	9.01	20185.80	40261.23
c.v	5.81	7.23	41.13	51.81
الأثر المطلق	1391.76	-5.55	14135.81	19648.32
الأثر النسبي	105.46	-38.11	233.65	95.32
الرقم القياسي	205.46	61.89	333.65	195.32

المصدر/ الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، احصائيات التجارة الخارجية، ليبيا - طرابلس - اعداد متفرقة

هذا وتوضح مؤشرات الجدول رقم (1) أن الصادرات الليبية خلال فترة ما قبل الأزمة المالية العالمية (2000-2008) قد شهدت ارتفاعا عاما بعد الأخر حتى وصلت إلي ذروتها عام 2008 وقدرت بنحو40972 مليار دينار وقدر متوسط تلك الفترة بنحو 20612.9 مليون دينار في حين شهدت فترة ما بعد الأزمة تذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض من عام إلي أخر وأنها وصلت الي ذروتها في عام 2012 حيث بلغت نحو 77805.4 مليون دينار إلا أنها شهدت

تقلبات شديدة بعد ذلك إلى أن وصلت إلي أدني مستوى لها عام 2015 وقدرت بنحو 14892.1 مليون دينار وقدر المتوسط السنوي بنحو 40261.23 مليون دينار ويمكن الإشارة إلي ان الزيادة في متوسط الصادرات الليبية يرجع الي الطفرة التي حدثت في الصادرات الليبية أعوام 2008 ، 2012 .

هذا وبدراسة مؤشرات الجدول المذكور يتضح أن الأثر المطلق للازمة المالية العالمية على الصادرات الليبية تمثل في زيادة المتوسط السنوي للصادرات الليبية بنحو 19648.32 مليون دينار ومن ثم قدر الأثر النسبي بنحو 95.32% وقدر الرقم القياسي لقيمة الصادرات الكلية بنحو 195.32% وهو ما يعني ان قيمة الصادرات الليبية خلال فترة الأزمة (فترة المقارنة) تعادل نحو 195.32% من نظيرتها قبل الأزمة .

هذا وبدراسة قيمة معامل الاختلاف يتضح وجود تشتت في قيمة الصادرات الليبية خلال فترتي الأساس والمقارنة إلا أن فترة المقارنة كانت أكثر استقرار مقارنة بفترة الأساس .

وبدراسة أثر الأزمة المالية العالمية على التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية يتضح من دراسة الجدول رقم (3) أن دول الاتحاد الأوروبي تأتي في مقدمة الأسواق المستقبلة للصادرات الليبية حيث تستوعب نحو 78.45% ، 78.91% من إجمالي قيمة الصادرات الليبية خلال فترتي الأساس والمقارنة على الترتيب يلي ذلك الأسواق الآسيوية والتي تستوعب نحو 11.02% ، 12.87% من الصادرات الليبية على الترتيب، ثم الأسواق من دول شمال وجنوب أمريكا والتي تستوعب 5.62% ،4.61% في حين استوعبت الأسواق العربية نحو 3.89% ، 2.26% من الصادرات الليبية خلال فترتي الدراسة.

جدول 2. أثر الأزمة المالية على التوزيع الجغرافي للواردات الليبية

السنوات	اقطار الجامعة العربية	الدول الافريقية	دول الاتحاد الاوروبي	دول اوروبية اخرى	دول شمال وجنوب امريكا	الدول الآسيوية	استراليا وبلدان اخرى
2000	221.868	12.165	1042.061	110.499	138.071	375.613	11.137
2001	271.187	22.774	1625.557	145.069	154.686	419.284	21.854
2002	543.989	19.857	3104.953	352.419	403.757	1116.029	44.678
2003	567.057	23.861	3060.646	839.215	194.47	891.222	21.415
2004	628.108	23.721	3759.4	620.959	406.841	1308.708	27.976
2005	689.159	23.581	4458.15	402.703	619.212	1726.19	34.538
2006	898.275	7.543	4053.33	370.076	754.044	1831.48	19.978
2007	805.933	11.978	4592.25	359.485	947.151	2824.95	23.502
المتوسط	578.20	18.19	3212.04	400.05	452.28	1311.68	25.63
Stdv	236.53	6.59	1294.23	237.65	298.09	812.37	10.19
c.v	40.91	36.23	40.29	59.40	65.91	61.93	39.73
2008	713.592	16.413	5131.18	348.895	1140.26	3818.43	27.026
2009	1207.08	38.541	7202.77	537.99	16845.5	6047.21	67.947
2010	1700.568	60.67	9274.368	727.085	2228.77	8275.99	108.869
2011	2174.941	18.859	3570.157	472.334	636.683	2399.39	23.394
2012	6099.973	26.629	10407.8	1098.4	1627.88	8437.34	97.291
2013	6292.254	44.271	13625.42	1450.64	2122.13	10349.6	91.233
2014	4224.491	6.688	8970.779	723.07	1535.97	7397.56	102.239
2015	3793.509	11.512	6540.764	745.658	724.664	5959.1	1
المتوسط	3275.80	27.95	8090.40	763.01	3357.73	6585.58	64.87
Stdv	2164.02	18.47	3174.96	357.59	5480.97	2590.57	41.95
c.v	66.06	66.10	39.24	46.87	163.23	39.34	64.67
%للأسواق قبل الأزمة	9.64	0.30	53.55	6.67	7.54	21.87	0.43
%للأسواق بعد الأزمة	14.78	0.13	36.50	3.44	15.15	29.71	0.29
الأثر المطلق	2697.60	9.76	4878.36	362.96	2905.45	5273.90	39.24
الأثر النسبي	466.55	53.66	151.88	90.73	642.40	402.07	153.10
الرقم القياسي	566.55	153.66	251.88	190.73	742.40	502.07	253.10

المصدر/ الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، احصائيات التجارة الخارجية، ليبيا ــ طرابلس ـــ اعداد متفرقة

جدول 3. أثر الأزمة المالية على التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية

السنوات	اقطار الجامعة العربية	الدول الافريقية	دول الاتحاد الاوروبي	دول اوروبية اخرى	دول شمال وجنوب امريكا	الدول الآسيوية	استراليا وبلدان اخرى
2000	280.04	0.00	4456.08	51.94	11.30	422.11	0.00
2001	356.68	13.93	4363.50	158.83	17.24	483.78	0.00
2002	633.78	37.18	8401.29	156.37	23.25	925.14	0.00
2003	677.72	25.36	11951.31	222.48	58.55	1871.22	0.00
2004	900.41	23.90	17811.31	230.33	711.00	3292.69	9.67
2005	1123.11	22.44	23671.30	238.18	1363.45	4710.17	19.35
2006	1233.78	32.94	28220.20	65.93	3190.95	3592.64	0.00
2007	1471.25	35.57	35744.34	388.51	4278.65	3616.00	0.00
المتوسط	834.60	23.91	16827.39	189.07	1206.80	2363.97	3.63
c.v	50.70	51.68	68.81	56.88	137.26	69.80	198.41
2008	1708.71	38.20	43268.65	711.09	5366.36	3639.36	0.00
2009	1268.16	19.12	40517.04	434.41	3539.20	4686.42	0.00
2010	827.61	0.04	37765.44	157.74	1712.05	5733.47	0.00
2011	225.89	9.97	18449.82	30.27	303.10	3508.45	0.00
2012	794.33	158.59	58005.97	0.00	2470.12	15653.34	723.14
2013	627.16	34.24	40240.74	139.51	1993.86	5573.78	701.44
2014	2153.42	28.41	10306.06	115.62	90.45	2198.17	0.00
2015	1278.40	0.58	18540.80	25.63	134.57	2574.79	0.08
المتوسط	1110.46	36.14	33386.81	201.78	1951.21	5445.97	178.08
c.v	55.87	142.62	47.99	122.53	94.88	79.34	185.18
%للأسواق قبل الأزمة	3.89	0.11	78.45	0.88	5.63	11.02	0.02
%للأسواق بعد الأزمة	2.62	0.09	78.91	0.48	4.61	12.87	0.42
الأثر المطلق	275.86	12.23	16559.42	12.71	744.41	3082.00	174.45
الأثر النسبي	33.05	51.15	98.41	6.72	61.68	130.37	4805.79
الرقم القياسي	133.05	151.15	198.41	106.72	161.68	230.37	4905.79

المصدر/ الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، احصائيات التجارة الخارجية، ليبيا ــ طرابلس ـــ اعداد متفرقة

ومن هذا الاستعراض يتضح أن أسواق الاتحاد الأوروبي قد حافظت على مكانتها السوقية بالنسبة للصادرات الليبية في حين حدث انخفاض لكل من الأسواق العربية، ودول شمال وجنوب أمريكا لصالح أسواق الدول الآسيوية رغم زيادة الصادرات في فترة المقارنة مقارنة بفترة الأساس.حيث يتضح من مؤشرات الجدول المذكور زيادة قيمة الصادرات الليبية لأسواق الدول العربية، الدول الأفريقية، دول الاتحاد الأوروبي، دول شمال وجنوب أمريكا، الدول الآسيوية بنحو 275.86، 3082، 744.41، 16559.42، 12.23 مليون دينار بما يعادل نحو 33.05%، 51.15%، 9.41%، 61.68%، 130.37% من المتوسط السنوي للصادرات الليبية لتلك الأسواق ما قبل الأزمة المالية العالمية ولذلك قدر الرقم القياسي لقيمة الصادرات الليبية لهذه الأسواق على الترتيب نحو 133.05%، 105.15%، 198.41%، 161.68%، 23.37%. ويمكن إرجاع الثبات النسبي في الحصص السوقية إلي أنها تخضع لمنظمة الأوبك وكذلك تعاقدات عالمية تستمر لفترات زمنية

3- أثر الأزمة المالية العالمية على قيمة الواردات الزراعية

يتضح من دراسة مؤشرات النموذج المقدر والمعادلات المشتقة منه والواردة بالجدول رقم (1) بالملحق معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية 1% حيث بلغت قيمة f حوالي 78.57 وبلغت قيمة معامل التحديد نحو 0.952 وهو ما يعني ان 95.2% من التغيرات في قيمة الواردات الزراعية الليبية يمكن إرجاعها الي المتغيرات المقدرة في النموذج التي من بينها المتغير الصوري الذي يعكس تأثير تلك الأزمة ولدراسة قيمة واتجاه هذا التأثير فقد تم تقدير معادلة لكل فترة .

حيث يتضح من مؤشرات معادلة الفترة الأولي أن قيمة الواردات الزراعية الليبية تتزايد سنويا بنحو 163.69 مليون دينار بما يعادل 12.4% من المتوسط السنوي والبالغ نحو1319.71 مليون دينار ، في حين توضح مؤشرات معادلة الفترة الثانية أن الواردات الزراعية الليبية تتزايد سنويا 14.63 مليون دينار بما يعادل 0.54% من المتوسط السنوي والبالغ 2711.48 مليون دينار .

وبمقارنة معدلات الزيادة السنوية في قيمة الواردات الزراعية خلال فترتي الدراسة يتضح وجود أثر إيجابي للازمة المالية على الواردات الزراعية حيث انخفض معدل الزيادة من نحو 163.69 مليون دينار الي نحو 14.63 مليون بما يعادل نحو 8.94% من نظيره خلال فترة ما قبل الأزمة .

وهذا وتوضح مؤشرات الجدول رقم (1) ارتفاع قيمة المتوسط السنوي للواردات الزراعية من نحو 1319.71 مليون دينار في فترة ما قبل الأزمة الي نحو 2711.48 مليون دينار في فترة ما بعد الأزمة مما يعني أن الأثر المطلق للازمة قدر بنحو 1391.76 مليون دينار والأثر النسبي بنحو 105.46% وقدر الرقم القياسي لقيمة الواردات الزراعية الليبية بنحو 205.46%.

4- أثر الأزمة المالية العالمية على قيمة الصادرات الزراعية

يتضح من دراسة نموذج المقدر لقياس تأثير الأزمة المالية العالمية على الصادرات الزراعية الليبية بالجدول رقم (1) بالملحق معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية 1% حيث قدرت قيمة f بحوالي 5.71 وبلغت قيمة معامل التحديد 0.588 وهو ما يعني أن نحو 58.8% من التغيرات في قيمة الصادرات الزراعية الليبية تفسرها متغيرات النموذج المقدر والتي منها المتغير الصوري الذي يعكس أثر الأزمة المالية العالمية ولدراسة قيمة وإتجاه هذا الأثر فقد تم تقدير معادلة لكل فترة زمنية .

حيث يتضح من مؤشرات معادلة الفترة الأولي أن قيمة الصادرات الزراعية الليبية خلال الفترة ما قبل الدراسة تتناقص سنويا بنحو 2.01 مليون دينار بما يعادل نحو 13.8% من المتوسط السنوي لقيمة الصادرات الزراعية الليبية والبالغ نحو 14.56 مليون دينار ، في حين توضح مؤشرات معادلة الفترة الثانية أن قيمة الصادرات الزراعية الليبية تتزايد سنويا في فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية بنحو 0.2 مليون دينار بما يعادل 2.22% من المتوسط السنوي لقيمة الصادرات الزراعية خلال الفترة والبالغ نحو 9.01 مليون دينار.

هذا وبمقارنة معدلات التغير السنوي خلال فترتي الدراسة يتضح وجود إثر إيجابي للازمة المالية على قيمة الصادرات الزراعية حيث تحولت معدلات التغير من انخفاض سنوي في الفترة الأولى إلي معدلات زيادة في الفترة الثانية على الرغم من انخفاض المتوسط السنوي في فترة ما بعد الأزمة مقارنة بنظيره قبل الأزمة المالية

حيث يتضح من مؤشرات الجدول رقم (1) أن قيمة المتوسط السنوي لقيمة الصادرات الزراعية في فترة ما بعد الأزمة المالية قدر بنحو 9.01 مليون دينار بينما قدر في فترة ما قبل الأزمة بنحو 14.56 مليون دينار مما يعني أن الأثر المطلق للازمة المالية تمثل في انخفاض متوسط قيمة الصادرات الزراعية بنحو 5.55 مليون دينار وقدر الأثر النسبي بنحو 38.11% في صورة انخفاض الصادرات الزراعية ومن ثم فقد قدر الرقم القياسي لقيمة الصادرات الزراعية بنحو 61.89%.

وهذا وبدراسة قيمة معامل الاختلاف لفترتي الدراسة يتضح أن الفترة الثانية أكثر استقرار من الفترة الأولى لانخفاض قيمة معامل الاختلاف والذي بلغ نحو 7.23% في الفترة الثانية مقارنة بنحو 50.33% في الفترة الأولى من الدراسة .

ثانياً : أثر ثورة 17 فبراير على التجارة الخارجية الليبية

1- أثر ثورة 17 فبراير علي قيمة الصادرات الكلية الليبية

يتبين من دراسة مؤشرات النموذج المقدر لقيمة الصادرات الكلية الليبية والمعادلات المشتقة من نموذج المتغيرات الصورية بالجدول رقم (2) بالملحق وجود أثر واضح وملموس لثورة فبراير على قيمة الصادرات الكلية الليبية حيث تأكدت معنوية النموذج المقدر عند مستوي معنوية 1% بلغت قيمة F حوالي 5.004 وبلغت قيمة معامل التحديد نحو 0.556 وهو ما يعني أن نحو 55.6% من التغيرات في قيمة الصادرات الكلية الليبية ترجع الي متغيرات النموذج المقدر والتي منها المتغير الصوري D الذي يعكس وجود أثر لثورة 17 فبراير على قيمة الصادرات الليبية الكلية ، ولدراسة قيمة واتجاه هذا الأثر فقد تم تقدير معادلة لكل فترة زمنية ، حيث يتضح من مؤشرات معادلة الفترة الأولي أن قيمة الصادرات الليبية الكلية خلال فترة ما قبل الثورة قد تزايدت سنويا بنحو 4736.97 مليون دينار في حين تحولت تلك الزيادة بعد ثورة فبراير إلي انخفاض في قيمة الصادرات الليبية كما توضح معادلة الفترة الثانية والذي بلغ حوالي 7052.12 مليون دينار ويعزى ذلك إلي ما شهدته البلاد من عدم استقرار سياسي واقتصادي والذي انعكس في انخفاض الكميات المصدرة من النفط .

هذا وتوضح مؤشرات الجدول رقم (4) أن قيمة الصادرات الليبية خلال الفترة ما قبل ثورة فبراير(2010-2000) قد شهدت ارتفاعا من عاما إلي أخر وقدر متوسط تلك الفترة بنحو 27263.88 مليون دينار في حين شهدت فترة ما بعد الثورة تذبذب بين الارتفاع والانخفاض من عام إلي أخر وشهدت تقلبات شديدة حتى وصلت الي أقل مستوى لها عام 2015 وقدرت بنحو 1492.1 مليون دينار وقدر المتوسط السنوي بنحو 37418.08 مليون دينار ويمكن الإشارة إلي أن الزيادة في متوسط الصادرات الليبية يرجع إلي الطفرة التي حدثت في الصادرات الليبية عام 2012 حيث قدرت قيمة الصادرات بحوالي 77805.4 مليون دينار قبل أن تشهد بقية سنوات الفترة انخفاض حاد .

هذا وبدارسة مؤشرات الجدول المذكور يتضح أن الأثر المطلق لثورة 17/ فبراير على قيمة الصادرات الليبية تمثل في ارتفاع المتوسط السنوي لقيمة الصادرات الليبية بنحو 10154.20 مليون دينار ومن ثم قدر الأثر النسبي بنحو 37.24% وقدر الرقم القياسي لقيمة الصادرات الليبية بنحو 137.24% وهو ما يعني ان قيمة الصادرات الليبية خلال فترة الثورة (فترة المقارنة) تعادل نحو 137.24% من نظيرتها قبل ثورة فبراير.

هذا وبدراسة قيمة معامل الاختلاف يتضح وجود تشتت في قيمة الصادرات الليبية خلال فترتي الأساس والمقارنة إلا أن فترة المقارنة كانت أقل استقرار مقارنة بفترة الأساس ، حيث شهدت فترة المقارنة تشتتاً في قيمة الصادرات من سنه لأخرى مقارنة بفترة المقارنة بل وحدث تفاوت كبير فمثلاً بلغ الحد الأدنى في عام 2015 حوالي 14982.02 مليون دينار مقابل 77805.4 مليون دينار عام 2012

2- أثر ثورة 17/ فبراير على قيمة الواردات الكلية الليبية

يتضح من دراسة مؤشرات النموذج المقدر لقياس تأثير ثورة 17/ فبراير على قيمة الواردات الكلية الليبية بالجدول رقم (2) بالملحق معنوية النموذج المقدر عند مستوي معنوية 1% حيث بلغت قيمة F حوالي 9.21 وبلغت قيمة معامل التحديد نحو 0.697 وهو ما يعني أن نحو 69.7% من التغيرات في قيمة الواردات الكلية الليبية ترجع الي متغيرات النموذج المقدر والتي منها المتغير الصوري D الذي يعكس وجود أثر لثورة 17/ فبراير على قيمة الواردات الكلية، ولدراسة قيمة واتجاه هذا الأثر فقد تم تقدير معادلة لكل فترة زمنية .

حيث توضح مؤشرات معادلة الفترة الأولي أن قيمة الواردات الليبية قد اخذت اتجاها عاما متزايداً في فترة ما قبل الثورة بزيادة سنوية بلغت حوالي 1620.38 مليون دينار بما يعادل نحو 18.18% من المتوسط السنوي لقيمة الواردات الليبية خلال تلك الفترة والبالغ حوالي 8912.04 مليون دينار، في حين توضح مؤشرات معادلة الفترة الثانية أن قيمة الواردات الليبية خلال الفترة الثانية (فترة ما بعد الثورة) قد أخذت اتجاها عاماً متناقصاً بتناقص سنوي بلغ حوالي 1222.74 مليون دينار بما يعادل نحو 5.46% من المتوسط السنوي والبالغ نحو 22370.78 مليون دينار خلال تلك الفترة ، هذا وبمقارنة معدلات

التغير السنوية خلال فترة الدراسة يتضح وجود أثر ملموس لثورة فبراير على قيمة الواردات الكلية الليبية تمثل في انخفاض معدل الزيادة السنوي من حوالي 1620.38 مليون دينار إلي حوالي 1222.74 مليون دينار في الفترة الثانية بما يعادل 75.46% من نظيره قبل ثورة 17/فبراير.

هذا وتوضح مؤشرات الجدول رقم (4) وجود اثر ملموس لثورة فبراير على قيمة الواردات الكلية الليبية تمثلت في ارتفاع قيمة المتوسط السنوي من نحو 8912.04 مليون دينار في الفترة ما قبل الثورة الي حوالي 22370.78 مليون دينار بعد الثورة أي مضاعفة قيمة بمقارنة بالفترة ما قبل الثورة ولذا قدر الأثر المطلق لثورة 17/فبراير بنحو 13458.74 مليون دينار ارتفاعاً في قيمة الواردات والأثر النسبي بنحو 151.02% وقدر الرقم القياسي لقيمة الواردات الليبية بحوالي 251.05% ، ويمكن القول أن الارتفاع في المتوسط السنوي لقيمة الواردات يعكس طبيعة الظروف التي شهدتها فترة ما بعد الثورة من عدم استقرار اقتصادي انعكس في عدم قدرة الاقتصاد المحلي على توفير الاحتياجات ومن ثم اللجوء إلي الاستيراد .

جدول 4. يوضح أثر ثورة 17/ فبراير على التجارة الخارجية الليبية

السنوات	الصادرات الكلية	الواردات الكلية	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية
2000	5221.4	1911.4	30.4	663.1
2001	5393.9	2660.4	12.4	1076.3
2002	10177	5585.6	13.4	1159.3
2003	14806.6	5597.8	17.8	1019
2004	20848.3	8255.1	14.2	1435.4
2005	31147.9	7953.5	9.4	1711.5
2006	36336.2	7934.7	5.6	1375.8
2007	40972	8501.4	13.3	2117.3
2008	54732.3	11195.7	7.7	2905
2009	34070.8	16060.5	9.4	2455
2010	46196.3	22376.3	8.8	2765.9
المتوسط	27263.88	8912.04	12.95	1698.51
Stdv	17020.76	5917.92	6.74	756.82
c.v	62.43	66.40	52.06	44.56
2011	22527.4	9295.7	9	2630.2
2012	77805.4	27795.3	8.9	2623.5
2013	49310.7	33975.5	8.9	2617.2
2014	22554.8	22960.7	9.5	2786.6
2015	14892.1	17826.7	9.9	2908.4
المتوسط	37418.08	22370.78	9.24	2713.18
Stdv	26089.46	9434.63	0.44	130.04
c.v	69.72	42.17	4.76	4.79
الأثر المطلق	10154.20	13458.74	-3.71	1014.67
الأثر النسبي	37.24	151.02	28.62	59.74
الرقم القياسي	137.24	251.02	71.38	159.74

المصدر/ الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، احصائيات التجارة الخارجية، ليبيا ــ طرابلس ــ اعداد متفرقة

3- أثر ثورة 17/ فبراير على قيمة الصادرات الزراعية الليبية

يتضح من دراسة النموذج المقدر بالجدول رقم (2) بالملحق لقياس تأثير ثورة 17/ فبراير على الصادرات الزراعية الليبية معنوية النموذج المقدر عند مستوي معنوية 1%وهو ما يعكس وجود أثر واضح وملموس لثورة فبراير على الصادرات الزراعية الليبية حيث قدرت قيمة F بحوالي 4.48 وبلغت قيمة معامل التحديد 0.523 وهو ما يعني أن نحو 52.3% من التغيرات في قيمة الصادرات الزراعية الليبية تفسرها متغيرات النموذج المقدر والتي منها المتغير الصوري الذي يعكس أثر ثورة فبراير ولدراسة قيمة واتجاه هذا الأثر فقد تم تقدير معادلة لكل فترة زمنية حيث يتضح من مؤشرات معادلة الفترة الأولي أن قيمة الصادرات الزراعية الليبية خلال الفترة ما قبل الثورة تتناقص سنوياً بنحو 1.14 مليون دينار بما يعادل 10.88% من المتوسط السنوي لقيمة الصادرات الزراعية الليبية والبالغ نحو12.95 مليون دينار ، في حين توضح مؤشرات معادلة الفترة الثانية أن قيمة الصادرات الزراعية الليبية تزايدا سنوياً في فترة ما بعد الثورة بنحو 0.13 مليون دينار بما يعادل 2.12% من المتوسط السنوي لقيمة الصادرات الزراعية الليبية خلال تلك الفترة والبالغ نحو 9.24مليون دينار.

هذا وبمقارنة معدلات التغير السنوي خلال فترتي الدراسة يتضح وجود أثر إيجابي لثورة فبراير على الصادرات الزراعية الليبية حيث تحولت معدلات التغير من انخفاض سنوي في الفترة الأولى إلي معدلات زيادة في الفترة الثانية على الرغم من انخفاض المتوسط السنوي في فترة ما بعد الثورة مقارنة بنظيره قبل الثورة ، حيث يتضح من مؤشرات الجدول رقم (4) أن قيمة المتوسط السنوي في فترة ما بعد الثورة 9.24 مليون دينار بينما قدر في فترة ما قبل الثورة بنحو 12.95 مليون دينار مما يعني ان الأثر المطلق لثورة 17/ فبراير تمثلت في انخفاض في متوسط الصادرات الزراعية بنحو 3.71 مليون دينار ، وقدر الأثر النسبي بنحو 28.62% في صورة انخفاض الصادرات الزراعية ومن ثم فقد قدر الرقم القياسي لقيمة الصادرات الزراعية بنحو 71.38% هذا وبدراسة قيمة معامل الاختلاف لفترتي الدراسة يتضح أن الفترة الثانية أكثر استقراراً من الفترة الأولى لانخفاض قيمة معامل الاختلاف والذي بلغ نحو 4.76% في الفترة الثانية مقارنة بنحو 52.06% في الفترة الأولى من الدراسة.

4- أثر ثورة 17/ فبراير على قيمة الواردات الزراعية الليبية

يتضح من دراسة النموذج المقدر والمعادلات المشتقة منه والواردة بالجدول رقم (2) بالملحق لقياس تأثير ثورة 17/ فبراير على الواردات الزراعية الليبية معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية 1% حيث بلغت قيمة f حوالي 44.83 وبلغت قيمة معامل التحديد 0.918 وهو ما يعني أن 91.8% من التغيرات في قيمة الواردات الزراعية الليبية يمكن إرجاعها إلي المتغيرات المقدرة في النموذج التي من بينها المتغير الصوري الذي يعكس تأثير تلك الثورة ولدراسة قيمة واتجاه هذا التأثير فقد تم تقدير معادلة لكل فترة ، حيث يتضح من مؤشرات معادلة الفترة الأولي أن الواردات الزراعية الليبية تتزايد سنوياً بنحو 212.75 مليون دينار بما يعادل 12.52% من المتوسط السنوي والبالغ نحو 1698.51 مليون دينار ، في حين توضح مؤشرات معادلة الفترة الثانية أن الواردات الزراعية الليبية تتزايد سنوياً بنحو 71.94 مليون دينار ، وهذا وبمقارنة معدلات الزيادة السنوية في قيمة الواردات الزراعية خلال فترتي الدراسة يتضح وجود أثر إيجابي لثورة فبراير على الواردات الزراعية الليبية حيث انخفض معدل الزيادة من 212.75 مليون دينار الي نحو 71.94 مليون دينار بما يعادل 33.81% من نظيره خلال الفترة ما قبل الثورة .

هذا وتوضح مؤشرات الجدول رقم (4) ارتفاع قيمة المتوسط السنوي للواردات الزراعية الليبية من نحو 1698.51 مليون دينار في فترة ما قبل الثورة إلي نحو 2713.18 مليون دينار في فترة ما بعد الثورة مما يعني أن الأثر المطلق للثورة قدر بنحو 1014.67 مليون دينار والأثر النسبي بنحو 59.74% وقدر الرقم القياسي البسيط لقيمة الواردات الزراعية الليبية بنحو 159.74%.

المراجع

أبو بكر إبراهيم محمد وفاء : تجارة ليبيا الخارجية وآفاقها المستقبلية ضمن نطاق الاتحاد الافريقي خلال الفترة (1990-2004) رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة المرقب – زليتن ، 2007.

حسام على داود وآخرون ، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ، 2002

حسين فرج الحويج (دكتور) : دراسة تحليله لأداء وتنافسية الصادرات الليبية خلال الفترة (2000-2015) مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال المجلد 6 العدد 1 يونيو 2017.

صابر المهدي على الوحش : إثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1981_2006) رسالة دكتوراه ، كلية التجارة بالإسماعيلية ، جامعة قناة السويس 2008.

عبد السلام إمحمد حويته(دكتور)، محمد على شطا (دكتور) (تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية الليبية خلال الفترة 1977-2006) مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية – كلية الزراعة – جامعة المنصورة ، المجلد 34، العدد 11، نوفمبر2009.

يوسف أبو الفضل محمد مصطفى (التجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية) رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة 2007.

الملاحق

جدول 1. نماذج المتغيرات الصورية المستخدمة لقياس أثر الأزمة المالية العالمية على التجارة الخارجية الليبية

المتغير	النموذج المقدر	R^2	F
الواردات الكلية	Y =1643.07+979.32X-1429.77D+618.48DX (1.13) (0.12) (0.5)	0.712	$(9.91)^{**}$
الفترة الأولي	$Y_1 = 1643.07 + 979.32\ X$		
الفترة الثانية	$Y2 = 213.3 + 1597.8\ X$		
الصادرات الكلية	Y=4775.66+5641.91X+85489.3D-8878.1DX (2.46) ** (2.73) ** (2.74) **	0.556	(5.01) **
الفترة الأولي	$Y_1 = 4775.66 + 5641.91\ X$		
الفترة الثانية	$Y2 = 80713.64 - 3236.19\ X$		
الورادات الزراعية	Y=583.11+163.69X+1945.48D-149.06X $(5.46)^{**}$ $(4.75)^{**}$ $(3.52)^{**}$	0.952	$(78.57)^{**}$
الفترة الأولي	$Y_1 = 583.11 + 163.69\ X$		
الفترة الثانية	$Y_2 = 2528.59 + 14.63\ X$		
الصادرات الزراعية	Y=23.63-2.01X-17.01D+2.21DX $(3.15)^{**}$ $(1.94)^{*}$ $(2.44)^{*}$	0.588	$(5.71)^{**}$
الفترة الأولي	$Y_1 = 23.63 - 2.01\ X$		
الفترة الثانية	$Y_2 = 6.62 + 0.2\ X$		

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (1) بالبحث .

جدول 2. نماذج المتغيرات الصورية المستخدمة لقياس أثر ثورة فبراير على التجارة الخارجية الليبية

المتغير	النموذج المقدر	R^2	F
الواردات الكلية	Y= (-810.26) +1620.38X+6062.67D-397.64DX (2.94) ** (0.23) (0.21)	0.697	(9.21) **
الفترة الأولي	$Y1 = (-810.26) + 1620.38\ X$		
الفترة الثانية	$Y2 = 5252.41 + 1222.74\ X$		
الصادرات الكلية	$Y= (-1157.49) + 4736.47\ X +137305.7\ D-11789.09\ D_X$ (3.34) ** (2.05) * (2.4) *	0.556	(5.004) **
الفترة الأولي	$Y_1 = (-1157.94) + 4736.97\ X$		
الفترة الثانية	$Y_2 = 136147.74 - 7052.12\ X$		
الورادات الزراعية	Y= 421.99 + 212.75 X + 1283.89D -140.8 DX (8.84) ** (1.13) (1.69)	0.918	(44.83) **
الفترة الأولي	$Y1= 421.99 + 212.75\ X$		
الفترة الثانية	$Y2 = 1705.88 + 71.94\ X$		
الصادرات الزراعية	$Y= 21.38 - 1.41\ X - 15.51\ D + 1.65\ D_X$ (3.32) ** (0.78) (1.12)	0.523	(4.48) **
الفترة الأولي	$Y_1= 21.38 +1.41\ X$		
الفترة الثانية	$Y_2 = 5.87 + 0.13\ X$		

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (1) بالبحث .

The Impact of Regional and International Changes on Libyan Foreign Trade

Shata, M. A. M.; W. O. Nassar and E. O. Elfakeh
Dept. of Agricultural Economic,, Fac. of Agric., Mansoura University

ABSTRACT

The foreign trade sector is considered the mirror that reflects the characteristics and structure of the economy and the degree of growth and development of any country. The foreign trade sector is of great importance in the economic studies. In addition, the sector is engaged in dealing with the outside to export the surplus of local production and imports to provide the different needs of raw materials and intermediate goods As well as the needs of the Libyan food community, which reach about 75% of the food.The problem of research is the imbalance experienced by the Libyan economy as a result of the adoption of its structural structure on the exports of one major commodity, which is oil, which amounted to about 95% of the proceeds of Libyan exports, which led to a defect in the activities of the composition of the domestic product and the diversification of the structure of Libyan imports, The study aims to study the impact of regional and international changes on Libya's foreign trade represented by the global financial crisis which occurred in 2007 and the revolution of February 2011.The research has reached several important results in the field of foreign trade, including the increase in the average annual value of imports from about 6049.99 million dinars in the period before the financial crisis to about 20185.8 million dinars after the financial crisis. There is a negative impact of the global financial crisis on the geographical distribution of Libyan imports from the international markets. The relative importance of some markets has decreased relative to the increase of others. The relative importance of EU markets fell from 53.55% to 36.5%. The average annual value increased from about 8912.04 million dinars to about 22370.78 million dinars, which doubled the value of imports almost three times compared to the pre-revolution period.